

قراءة أخرى فى الممنوع
من الصرف
Reading other barred from
exchange

علل الممنوع من الصرف -
محاولة للتجديد
Blocked from the exchange - Reading
Other

م. د. صباح عبد الهادي كاظم
D. Sabah Abdul Hadi Kadhim
الجامعة المستنصرية كلية التربية / قسم اللغة العربية
College of Education / University of
Mustansiriya

قراءة أخرى في الممنوع من الصرف

المقدمة:

حظي موضوع ما ينصرف وما لا ينصرف بعناية النحويين منذ باكورة التأليف النحوي فلا نجد كتاباً في النحو إلا وباب ما ينصرف وما لا ينصرف ينتظم منه صفحات ثقل أو تكثر تبعاً لاهتمام المؤلف بهذا الباب، كونه يرتبط بالحياة اليومية، والسر الكامن وراء هذا الاهتمام أنه كلما زاد اختلاطنا بالأمم الأخرى وجدت بنا حاجة إلى استعمالات كثيرة يجب أن نقيسها أو نخضعها للمقاييس المقررة في قواعد العربية. وكان النحاة قد بحثوا في هذا الباب مفاصل وأجزاء تبدو لأول وهلة غريبة ولا حاجة بنا إليها، ولكن على مرّ العصور تبدو الحاجة إلى استحداث أسماء أو مصطلحات تكون أعلاماً على الأشياء التي نتعامل معها، وإخضاعها لأحوال الاستعمال العربي، وهذا يدلّ على أن الأمثلة التي كان يسوقها النحاة ليست أمثلة فرضية غير قابلة للاستعمال، ولا يؤيدها الواقع، فمن ذلك ذكروا لنا أنه يمكن أن نسمّي بالأفعال وما يشبه الفعل، والظروف، وحروف الهجاء، والحروف العاملة وغيرها، وأنت تجد الآن شركات مختلفة تُعرف بالرموز أي بالحروف، بل هناك جهات لم تعد تتعامل مع الأشخاص بأسمائهم وإنما بالأرقام أو بالحروف، وهذا كلّه إنما يحتاج منا إلى بحث يعيننا على النطق بها وقياسها على وفق القواعد العربية، فليس من قبيل المبالغة في شيء إذا قيل: إن الممنوع من الصرف يتغلغل في مسارب اللغة عامة.

وقد دعاني البحث المعرفي إلى قسمة هذا الموضوع على أربعة مطالب، أمّا الأول: فقد كان مهاداً عاماً تناول كينونة الممنوع من الصرف، وانتظم المطلب الثاني لدراسة المصطلحات التي عُرف بها، وحدوده المختلفة، وجاء المطلب الثالث: لبيان العلل المانعة من الصرف عند النحاة، وانتظم المطلب الرابع لبيان ما جاءت به القراءة الجديدة لهذا الباب من تطوّر أو رؤية جديدة.

أولاً - كينونة الممنوع من الصرف:

قسمّ النحاة العرب الاسم من جهة الإعراب والبناء على قسمين، أحدهما معرب، والثاني: غير معرب، وهو المبني، وحدّوا الاسم المعرب بأكثر من حدّ، تختلف في جهاتها، فمن ذلك قال الزمخشري: "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو بحرف"^(١)، وقد تبعه في هذا التعريف كثير من النحاة^(٢)، وحدّه ابن الحاجب من جهة أخرى فقال: "فالمعرب المركّب الذي لم يشبه مبني الأصل"^(٣)، وكذا كان تعريف ابن مالك في ألفيته، إذ قال:

"ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما"

ولم يزد ابن عقيل عليه في شرحه إذ قال: "والمعرب ما سلم من شبه الحروف"^(٤).

وذهب المبرد عميد المدرسة البصرية إلى أن المعرب هو "الاسم المتمكن"^(٥) ويبدو أن ابن جنّي قد تبع المبرد فيما ذهب إليه، فجعل المتمكن هو المعرب، إذ قال: "فالاسم المتمكن ما تغيّر آخره بتغيّر العوامل الداخلة عليه"^(٦). وقد اتّخذ النحاة المتأخرون قول المبرد أسساً فبنوا عليه كلامهم على الاسم المعرب، يدلّك على ذلك كلام ابن عقيل الذي جعل المعرب أصلاً للمتمكن، فقال: "وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن وهو المنصرف... وإلى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف"^(٧)، وجاء في شرح التصريح: "ويُسمّى الاسم المعرب متمكناً لتمكّنه في باب الاسمية"^(٨). يمكن تصنيف حدود النحاة المذكورة آنفاً إلى ثلاثة أصناف: فأما الذين قالوا: إن المعرب ما تغيّر آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه فهو كلام لا شك فيه، وهو كلام أهل التحقيق.

أمّا النحاة الذين خلطوا بين حدّ الاسم المعرب والمتمكن، أو الذين جعلوا المعرب أصلاً للمتمكن، فأوقعوا المعرب على المتمكن أو بالعكس، مع اختلاف المراد من كلّ تسمية - وكأنّهم ينطلقون من باب أن لا مشاحة في الاصطلاح - فهو كلام فيه نظر، إذ إن معنى التمكّن غير معنى الإعراب؛ لأن معنى التمكّن رسوخ القدم في الاسمية^(٩)، ومعنى الإعراب في اللغة: "الإبانة، والإفصاح عن الشيء"^(١٠). وفي الاصطلاح: أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة للإفصاح عن المعاني التي تعتمدها^(١١). فمعنى قولنا: اسم متمكن أنه دخل حقل الاسمية بتمكّن وثبات ورسوخ، ولم يعرض له معنى الحرف؛ "لأن المتمكّن مُشتقّ من المُكَنَّة وهو الثبوت، ومنه اشتقاق المكان لثبوته، أو الثبوت فيه"^(١٢). ومن هنا كان قول بعضهم: إنّ المتمكن هو ما تغيّر آخره

بالإعراب لما أحدثه العامل فيه من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ فيه تسامح ومجاز؛ إذ إن الاسم إنما يكون متمكناً أولاً على المعنى الذي ذكرته، ثم يدخله الإعراب بحسب المعاني التي تعتوره، فيُسمَّى حينئذٍ معرباً. وهذا التمكن قد يكون متمكناً تاماً أو ناقصاً، فإذا كان تاماً دخله الإعراب بحركاته الثلاث مع التنوين: فيسمى متمكناً أمكن، وإذا كان ناقصاً دخله الإعراب، وحُرِمَ تنوين الأسمية، ومن ثم سُمِّيَ متمكناً غير أمكن، فالمتمكن الأمكن على وفق هذا: هو ما دخل حقل الاسم بثنات ورسوم ودخله الإعراب بحركاته الأصلية الثلاث مع التنوين. ويُقصد بالمتمكن غير الأمكن: هو ما انحط دخوله في باب الاسم، درجة عن المتمكن الأمكن بعدم أمكنيته في باب الاسم؛ لأنه انحرف عن الأصل الذي بُنيت عليه الأسماء بالزيادة وغيرها من موجبات الخروج عن البناء الأصلي، فلم يدخله تنوين الأسمية، وهو تنوين الصرف. فالإعراب الذي يُعَدُّ من أهم السمات التي تميّز العربية من كثير من اللغات قد اقترن عند أغلب النحاة بالمعنى، حتّى إنّ ابن جني عرّف الإعراب بأنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"^(١٤)، "إذ إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتّى يكون الإعراب هو المستخرج لها"^(١٥).

يُلاحظ من خلال السمة التمييزية والتأليفية التي ذكرها، النحاة أن هناك فرقاً بين التمكن والإعراب؛ إذ إن الكلم إنما تستقرّ في عُرْفِ المواضع بناءً ووزناً، وقد يدخلها التنوين أعني تنوين التمكين أو لا بحسب قربها أو بعدها عن شبه الحرف، ومن ثم تدخل في نسيج التركيب بعد تضامها مع ما يجاورها من الكلم في علاقات نحوية لتؤدي معنى مقصوداً.

وبهذا يتضح لك أن الإعراب والتمكّن شيئان مختلفان، ولا يمكن أن يكون أحدهما هو الآخر؛ لأنهما يحدثان في سلّم تكويني هرمي، يقوم على التعاقب، أي يحدث التمكن في حال الأفراد لا التركيب، ويكون الإعراب في نسيج التأليف، ويزيدك إيضاحاً وبياناً في التفريق بين هذين المصطلحين قول سيبويه في كلامه على الإعراب "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة"^(١٦)، فسيبويه يعني في هذا أن يتمكن الاسم في باب الاسم، ثم يوجب هذا التمكن دخول الإعراب فيه.

ثانياً - مصطلحات الممنوع من الصرف:

اصطُلِحَ على الممنوع من الصرف بأكثر من اسم، إذ سُمِّيَ ما لا ينصرف^(١٧)، والممنوع من الصرف، وما لا يجري^(١٨)، وقد يسمى المتمكن غير الأمكن^(١٩)، غير أن هذه الاصطلاحات لم تكن تجرى في الكلام باتجاه واحد، فأما مصطلح المتمكن غير الأمكن فهو يشير إلى أنّ الاسم الذي لا ينصرف غير قوي التمكن في باب الاسم لاشتغاله على علامة واحدة وهي الإعراب وحرمانه من تنوين الأسمية، الذي هو "علامة للأمكن عندهم"^(٢٠). وأما ما لا ينصرف، وما تصرف من هذه الصيغة، أو ما لا يجري وما تصرف منها فهما مصطلحان يتفقان في شيء ويفترقان في شيء

آخر، فالصرف قريب من الإجراء؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب ويدخله التتوين أيضاً؛ وذلك لأن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالاته على مسماه^(٢١).

أما اختلافهما فهو مبني على اختلاف النحاة في أصل كلمة [الصرف]، إذ قيل إنها مأخوذة من الصريف^(٢٢) وهو التصويت، إذ إن التتوين في أحد معانيه هو تصويت في آخر الاسم المنصرف، قال النابغة:

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ أَلْقَعُو بِالْمَسَدِ^(٢٣)

يريد [صوتٌ صوتٌ البكرة بالحبل]

وقيل إن الصرف بمعنى التصريف، وهو التقلب والتقليب في جهات الإعراب، وقيل إنها من الانصراف، وهو الرجوع، فكأن الاسم ضربان: ضربٌ أقبل على شبه الفعل فمنع ما يُمنع منه الفعل وضربٌ انصرف عن مشابهة الفعل^(٢٤)، أو انعدل إلى طريق الاسمية المحضة.

وقد ترتب عن هذا الاختلاف اختلاف النحاة في تعريف الصرف وعدمه، جاء في الهمع في تعريف ما لا ينصرف: "هو المسلوب منه التتوين بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصريف، وهو الصوت الضعيف"^(٢٥)، على هذا فإن الصرف هو التتوين وحده، وهذا مذهب المحققين^(٢٦).

قال النازم:

"الصَّرْفُ تَتْوِينٌ أُنَى مُبِيناً مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ، أَمَكْنَا"^(٢٧).

يعني التتوين الذي أتى لغير مقابلة أو تعويض، الدالّ على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهة الفعل^(٢٨).

ثم ينطلق فريق ثانٍ في تحديد هذه القضية من زاوية إجرائية تنظر فيما يحمله حرف الإعراب في الاسم من علامة، وهي فكرة تحفّ بناء الاسم في نسيج التأليف، وهذا أمر من شأنه أن يكتفّ أبعداً أخرى في تحديد هوية الممنوع من الصرف، بأن تجري فيه حروف الإعراب ويحرم التتوين ومُعاقبه أعني الجر. ولعل أبا إسحاق نظر ودقق في هذا المفهوم، فانتهى إلى الأخذ بالجانب الثاني من معنى الصرف، إذ قال: "ومعنى ينصرف: التمام، ومعنى التمام أن يدخله مع الرفع والنصب والخفض، مع الحركات التتوين"^(٢٩).

وإلى هذه الحصيـلة، وهذا الإقرار ذهب ابن الحاجب، إذ قال: "فسروا المنصرف بأنه الذي تدخله الحركات الثلاث والتتوين لعدم شبهه بالفعل"^(٣٠)، و"فسروا غير المنصرف بأنه الذي يُختزل منه الجزر والتتوين لشبه الفعل، ويُحرّك بالفتح في موضع الجزر"^(٣١).

غير أنّ فريقاً ثالثاً حاول محاصرة فكرة البناء التكاملي في هذه الظاهرة اللغوية فقرّر أن مبدأ منع الاسم من الصرف يقوم على فرضية وجود علتين في الاسم يتآزران معاً في عدم إجرائه على حاله، وذكروا أن أسّ أطراد فرضية منع الاسم من الصرف هو وجود العلة الاثنينية المتلازمة، علتان لا تنفصم عراهما، وإلاّ انخرمت القاعدة، وفست فرضية منع إجراء الاسم في الكلام، وهي فرضية ضعيفة في ظاهرها فضلاً عن أن محتواها لا يصمد أمام البحث العلمي على ما سيتضح، قال ابن الحاجب: "وغير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما"^(٣٢).

فهذه الحدود باتجاهاتها المختلفة نماذج من إدراك رواد التنظير في البحث النحوي لتصوّر البناء التكاملي للممنوع من الصرف، ومنها كثير، ولكن الذي يعنينا بصفة نوعية هو ممارسة التصوّر البنائي في تحديد هوية الممنوع من الصرف. ويكفيك أدنى نظر في استجلاء الحدّ الواضح لهذا المفصل من الدرس النحوي أن تُعيّن الحدّ الأول تعريفاً جامعاً لغير المنصرف، وهو كلام أهل التحقيق؛ لأن التتوين ملازمٌ للاسم في أوليته^(٣٣)؛ ومن هنا كان أصل الصرف التتوين وحده^(٣٤).

ثالثاً - العلل المانعة للصرف عند النحاة:

ذهب النحاة إلى أن سبب منع الاسم من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل ووجه الشبه بينهما أنّ الاسم المتمكن غير الأمكن لا يحتمل التتوين كما لا يحتمله الفعل؛ وذلك لثقل الفعل، فإذا أشبه الاسم الفعل، صار يجري مجراه، وحُرِم التتوين، وما لم يشبهه صار خفيفاً منصرفاً.

فملاك الأمر عندهم يقوم على الخفة والنقل؛ ذلك أن الفعل في رأيهم أثقل من الاسم، وحجّتهم في بيان مدار ثقل الفعل وجهان: الأول: أنّ الفعل أقلّ استعمالاً من الاسم يدلّك على ذلك أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه، أمّا الاسم فقد يستغني عن الفعل، فنقول: الله ربّنا وأشباه هذا.

والثاني: أن الفعل لا يكون كلاماً إلاّ بفاعل، وقد يقتضي مفعولاً، فصار بهذا كالمركب منهما كونه لا يستغني عن الفاعل، إذ هما متلازمان فهو لا يقوم بنفسه منفرداً، وقد ينفرد الاسم ولا يراد منه إلاّ الدلالة على مسمّاه، إذ هو سمة على المسمّى لا غير^(٣٥)، فهو مفرد والمفرد أخفّ من المركب،

ولأجل هذه الخفة دخله التتوين وامتنع دخوله على الأفعال لنقلها.

ثمّ راحوا يتدرجون في تفسير ظاهرة الممنوع من الصرف إلى قولهم: إنّ في كلّ فعل فرعيتين عن الاسم، إحداها: لفظية، وهي اشتقاقه من المصدر على الرأي الشائع، والمشتقّ فرعٌ، وما اشتقّ منه أصلٌ، ولهذا كان الفعل فرعاً من الاسم.

وثانيهما: معنوية ومفادها: أن الفعل به حاجة إلى فاعل اسم كما ذكرنا آنفاً، والحاجة ضعف وفرع، وعدم الحاجة قوة وأصل؛ فلما كان الاسم المتمكن غير الأمكن لا يُمنع من الصرف إلا بوجود علتين فرعيتين: إحداهما: لفظية، والأخرى: معنوية أشبه الفعل في ذلك فامتنع من الصرف. ثم قرّروا أن العِللَ المعتمدة في منع الاسم من الصرف تسع، وعلّل بعضهم مجيئها على هذا العدد، فقال: "وإنما انحصرت فيها لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً فوجدوها تسعاً، وجمعها قوله:

إذا اثنان من تسع أَلَمّا بلفظةٍ فدُع صَرْفُها، وهي: الزيادة والصفة

وجمعٌ وتأنيثٌ، وعَدْلٌ، وعُجْمَةٌ وإشباه فعلٍ، واختصارٌ ومعرفة" (٣٦)

غير أن هذا الإجماع لم يثبت أمام رُوى النحاة المختلفة والمتعددة في هذا الباب، فقرّر بعضهم أن العِللَ المانعة عشر (٣٧)، بل راح بعضهم ينظر ويفكر في أهلية هذه العِللَ فوجد أن حقّها أن تكون ثمانى، يقول الجرجاني في المقتصد: "إن العِللَ المانعة في الحقيقة ثمان، وإنما قيل هي تسعٌ للتقريب" (٣٨).

وينتهي النحاة في تفسير ظاهرة الممنوع من الصرف إلى تصنيف العِللَ التسع التي قرّروها في ضرب من التلازم الذي لا ينخرم وإلا بطل المبدأ وفست القاعدة كما يقولون. وكان هذا التلازم في تصوّرهم هو المفتاح الذي يُعين على استجلاء فكرة البناء العضوي للاسم الممنوع من الصرف، فلجأوا إلى صياغتها في قالب تجريدي يجري مجرى الأحكام والقوانين، فكان أسبق الأجزاء في صياغة هذا القالب أن قسّموا العِللَ إلى معنوية ولفظية، ثم انتهوا باستقراء كما يزعمون إلى قَوْلَةٍ معتبرة نافذة أن العِللَ المعنوية: هي العلمية، والوصفية، وباقيها لفظي (٣٩).

وخلصوا بعد استقراءات خصيبة في هذا المضمار إلى صياغة طريقة أرادوا فيها أن يصير الاسم غير المنصرف اثنتين اثنتين اتحاداً، فأقاموا تحليلهم لهذه الظاهرة على اجتماع ظاهرتين أساسيتين كثيراً ما يلتبس أمرها على الناظرين فيها، وظاهرة هذا الاجتماع تحولت إلى جدلية اثنينية تقضي إلى بروز البنية المخصوصة في الممنوع من الصرف، فقرّروا أن يعضد العلمية في المنع من الصرف: العدل، أو وزن الفعل، أو التركيب، أو زيادة الألف والنون، أو التأنيث، أو العجمة، أو ألف الإلحاق المقصورة. و يعضد الوصف في منع الصرف: وزن الفعل، أو العدل، أو الألف والنون الزائدتان. ولما لم يستقم لهم أن يعضدوا وجمعوا على الاسم علتين في كلّ موضع ممّا قرّروه حاولوا إثبات أن انخراط القاعدة التي أقرّوها لم يقع إلا في الظاهر، إذ جعلوا بعض العِللَ يقوم

مقام علتين على حدّ زعمهم، وهما ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، وبعد أن كُمّل لهم ما أرادوا، وثبتت عندهم المتعاضدات على الاسم في منعه من الصرف أعلنوا أن جميع ما ينصرف اثنا عشر نوعاً، خمسة منها لا تتصرف في معرفة ولا نكرة، وسبعة لا تتصرف في المعرفة وتتصرف في النكرة.

وقد دعاني هذا التصرّور البنائي الذي اعتمده النحاة في بيان هذا الباب إلى إيجاد رؤية جديدة مبنية على أسس لها ما يعضدها في البحث العلمي فيقبلها العقل ويرتاح لها القلب، وتتفق مع منهجية علم اللغة الحديث في تفسير الظواهر اللغوية، وتلتحق بمرتبة التفكير الأصولي في فلسفة المعرفة اللسانية، وليست آراءً مبنية على افتراضات لا تثبت أمام البحث العلمي، فمن ذلك أنهم يقولون في تفسير منع الاسم [عَمَرَ] من الصرف: مُنِعَ هذا وأشباهه من الصرف للعلمية والعدل، مع أنهم يُقَرّون أن عمر لا يُعدّل عن عامر إلّا وهو معرفة، فكيف تكون العلمية علّة، وهي فيه قبل؟ انظر ماذا يقول الزجاج في معرض ذكره الجهات التي هي فروع، التي إذا اجتمع منها اثنان على الاسم منعا الصرف، ومن تلك الجهات: هي الصفة : فالصفة فرع؛ لأن الموصوف قبل الصفة^(٤٠).

لاحظ أنهم كيف يفرون من حدود الكلمة الداخلية في تفسير ظاهرة الممنوع من الصرف، فيتعلقون بالتركيب اللغوي الذي ليس له حظّ في تفسير هذه الظاهرة، يقول الجرجاني: "إن الضرورة تدل على أن الصفة بعد الموصوف في الرتبة لأن الصفة أصلها أنها تخصّص اسماً عاماً، والعموم سابق للخصوص، وإذا كان كذلك كان الوصف فرعاً"^(٤١).

وإذا وقفت عندما ذكره بنظرة تحليلية تعتمد البحث العلمي ستجد بين هذا وما قرّره من علل بونا شاسعاً، إذ سينبني على تحقيق قانون الممنوع من الصرف إيجاد علاقات أخرى غير ما أقرّوه تتأزر على الكلمة، تستمد كينونتها من نسيج التركيب النحوي من خلال ما ترتبط به الكلمة مع ما يجاورها من وحدات لغوية بعلاقات نحوية، ولا يقوم بناء الممنوع من الصرف على هذا؛ لأنهم يفسرون منع الكلمة من الصرف بشيء من خارجها، وهو التركيب، وإلّا كيف تكون الصفة بعد الموصوف إلّا في نسيج التركيب.

الرؤية الجديدة:

تقوم هذه الرؤية في تفسير ظاهرة الممنوع من الصرف على أن الأسماء العربية تُبنى على أصول وأوزان خاصة محددة، فكل اسم يُبنى على الأصل الذي وضع له يدخله تتوين الأمكنية، وكل اسم انحرف أو حدث في بنائه انزياح أو عدول يخرجّه عن الأصل الذي بنيت عليه الأسماء عدّ متمكناً غير أمكن، فتكون علامته أن يُحرم التتوين ومعاقبه وهو الجرّ، لأن الجرّ صفة خالصة للأسماء، والتتوين ملازم للاسم في أوليته، أعني النكرة، أي أن تتوين التمكين يلحق كلّ اسم متمكن شائع في

أَمْتُهُ فَإِذَا سَمِيَتْ بِهِ، وَكَانَ تَمَكَّنُهُ تَاماً لَا يَشُوبُهُ شَيْءٌ يَخْرِجُهُ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ كُسْعُ
بِتَتْوِينِ الْأَمَكْنِيَّةِ، الَّذِي هُوَ عَلَامَةٌ لِلْمَنْصَرَفِ، فَإِذَا كَانَ تَمَكَّنُهُ نَاقِصاً مُنِعَ الصَّرْفُ وَحُرِمَ التَّتْوِينُ
وَمَعَاقِبُهُ. وَلَمَّا كَانَ التَّمَكُّنُ النَاقِصُ سَبَبَهُ خُرُوجُ الْأَسْمِ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَاتٍ
مُتَعَدِّدَةٍ، وَلَيْسَ جِهَةً وَاحِدَةً تَعَدَّدَتِ الرَّوْيُ الْمَفْضِيَّةُ إِلَى تَفْسِيرِ ظَاهِرَةِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فِي هَذِهِ
الْقِرَاءَةِ. (٤٢)

الرؤية الأولى:

يُمْنَعُ الْوَصْفُ مِنَ الصَّرْفِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً إِذَا وَقَعَ وَصِفاً فِي الْأَصْلِ، عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، لَيْسَ مُؤَنَّثَةً
كَقَائِمٍ وَقَائِمَةٍ، وَإِنَّمَا لِلْمُؤَنَّثِ بِنَاءٌ عَلَى حِدَةٍ كَمَا أَنَّ لِلْمَذْكَرِ بِنَاءً عَلَى حِدَةٍ، نَحْوُ: أَحْمَرٌ، وَأَصْفَرٌ،
وَأَخْضَرٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ هَذَا فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ نَحْوَ أَذْهَبَ وَأَعْلَمَ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي
فِي أَوَّلِهِ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ، وَلَيْسَ لَهُ مُؤَنَّثٌ يَضَارِعُهُ فِي الْبِنَاءِ وَبِذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي الْوَصْفِ أَنَّ
أَحْمَرَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحُمْرَةِ، وَالْأَصْفَرُ مِنَ الصَّفْرَةِ وَكَذَا الْأَخْضَرُ، فَلَمَّا خَرَجَ هَذَا الْوَصْفُ وَنَحْوُهُ إِلَى
شَبهِ الْفِعْلِ فِي الْبِنَاءِ وَالزِّيَادَةِ وَضَارِعُهُ فِي الْوِزْنِ مُنِعَ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَفْعَالِ. (٤٣)
فَإِنْ قِيلَ فَمَا بَالُهُ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي النَكْرَةِ، وَهُوَ صَارَ شَائِعاً فَلَمْ يَخْتَصَّ بِمُعَيَّنٍ؟ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَهُ
التَّتْوِينُ الَّذِي يُلَازِمُ الْأَسْمَ فِي أَوَّلِيَّتِهِ؟ قِيلَ: إِنْ الْوَصْفُ لَمْ يَخْرُجْ وَهُوَ نَكْرَةٌ عَنْ شَبهِ الْفِعْلِ لِأَنَّ:
"مُضَارَعَةَ أَفْعَلٍ الَّذِي يَكُونُ صِفَةً لِلْأَسْمِ أَنَّهُ يَكُونُ وَهُوَ اسْمُ صِفَةٍ كَمَا يَكُونُ الْفِعْلُ صِفَةً، لِأَنَّ
الصِّفَاتِ أَقْرَبَ إِلَى الْأَفْعَالِ لِأَنَّ الصِّفَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْفِعْلِ (٤٤).

وَقَدْ يَكُونُ قِسْمٌ مِنَ أَبْنِيَةِ أَفْعَلٍ فِي الْكَلَامِ صِفَةً وَاسِماً، فَإِنْ هَذَا أَقْصَى مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى
أَصْلِهِ، فَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ وَصِفاً لَيْسَ أَصْلِيّاً وَإِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ فِيهِ، نَحْوُ
أَجْدَلٍ، وَأَخْيَلٍ وَأَفْعَى، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَمْنَعُهَا لِلْمَحْ مَعْنَى الصِّفَةِ فِيهَا،
إِذْ يَرُونَ فِي أَجْدَلٍ: الشَّدَّةَ، وَفِي أَخْيَلٍ التَّلَوْنُ، وَالْإِيْذَاءُ فِي أَفْعَى، وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا أَجْدَلٌ مِنَ الْجَدَلِ،
وَهُوَ شَدَّةُ الْخَلْقِ، فَصَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ شَدِيدٍ، وَجَعَلُوا أَخْيَلٌ مِنَ الْخِيْلَانِ، وَهُوَ التَّلَوْنُ؛ لِأَنَّهُ طَائِرٌ
أَخْضَرٌ عَلَى جَنَاحِهِ لَمْعَةٌ سَوْدَاءُ مُخَالَفَةً لِلْوَنَةِ، يُقَالُ لَهُ الشَّقْرَاقُ، وَعَلَى الْإِيْذَاءِ حُمْلٌ مَعْنَى الْأَفْعَى
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ يَعُودُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ فَوْعَةِ السَّمِّ، وَهِيَ حَرَارَتُهُ، وَأَصْلُهُ أَفْوَعٌ ثُمَّ قُلِبَ
فَصَارَ أَفْعَى (٤٥).

فَلَمَّا جَعَلُوا هَذَا وَأَشْبَاهَهُ وَصِفاً مُشْتَقّاً مُنِعَ الصَّرْفُ، وَقِصَّةُ مَنَعِهِ مِنَ الصَّرْفِ كَقِصَّةِ مَنَعِ سَابِقِهِ.
وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى أَسْمَاءٌ فِي الْأَصْلِ لَا صِفَاتٍ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَجْدَلٌ لَمْ تَعْنِ إِلَّا
الصَّقْرَ، وَإِذَا قُلْتَ أَخْيَلٌ إِنَّمَا قَصَدْتَ طَائِراً بَعِينَهُ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ أَفْعَى عَنِيَّتِ الْحَيَّةُ، لِذَا كَانَ أَجُودُ
الْقَوْلِ فِيهَا أَنَّ تَكُونَ أَسْمَاءً تَصَرَّفُ فِي النَكْرَةِ وَتُمْنَعُ فِي الْمَعْرِفَةِ.

وقد يكون للقصد والغرض دورٌ في تحديد هوية هذه الأشياء إن كانت وصفاً أو اسماً، قال القطامي:

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيْنَ يَوْمَ لَقِيْنَهُمْ فِرَاحَ الْقَطَا لَاقِيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا^(٤٦)

فالشاعر ههنا لم يرد الاسم، إذ يصف نفسه بالقوة والشجاعة ويرمي عُقَيْلاً بالضعف، وعدم الثبات عند اللقاء، وكان هو كالصقر البازي، لذا كان أَجْدَلَ وصفاً فمنع من الصرف.

وقد يكون من الكلام ما هو صفة في الأصل، وتعرض له الاسمية كما في الأدهم إذا عنيت القيد، والأسود والأرقم إذا عنيت بكل واحد منهما الحيّة فهو ممنوع من الصرف نكرة ومعرفة لأن بناءها كان أصلاً في الصفات عارضاً في الأسماء، والصفات أقرب إلى الأفعال كما ذكرنا، لأن الصفة مشتقة من الفعل؛ لذا فهي أقرب إلى الفعل في كينونتها من الاسم، ومن ثم مُنعت من الصرف.

الرؤية الثانية:

ينصرف الاسم إذا كان مبنياً على الأصول المركوزة في أعراف الجماعة اللغوية كما في [زيد، وعمرو]، فإذا خرج عن الأصل الذي وضعوه وجاء بناؤه ووزنه مضارعاً للفعل بالزيادة وغيرها مُنِعَ الصرف. ومن الزيادة المعتبرة في جعل الأسماء مضارعة للأفعال هي زوائد الأفعال الأربع: [الهمزة، والياء، والتاء، والنون].

فما كان من الأسماء على أَفْعَلْ، وكانت في أوله الهمزة نحو: أَفْعَلْ وَأَزْمَلْ، وَأَيْدَعْ، فلا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، وإنما لم تنصرف في المعرفة حيث أشبهت الفعل، نحو: أَذْهَبْ، وَأَعْلَمْ، لأن الأسماء بتلك الزيادة انزاح بناؤها عن الاسمية المحضة، ودخلت في الأصل الذي تُبنى عليه الأفعال، فصارعت الأفعال في حال التعريف فمُنِعَتْ ما يُمنَعُ الفعل منه، فإذا صيرت الاسم نكرة لا يدلّ على معيّن، دخله التثوين؛ لأن التثوين ملازم للاسم في النكرة، وابتعد عن الفعل بهذا فصار مصروفاً. ومما يخرج عن الأصل الذي بُنيت عليه الأسماء، فيشبه الفعل بالزيادة في أوله سوى أفعال ما جاء مثل: يَرْمَعُ، وَيَعْمَلُ، وَأَكْلُبُ، وَالْبُيْبُ؛ إذ إن يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ مثل يَذْهَبُ وَيَعْلَمُ، وَأَكْلُبُ مثل أَدْخُلُ، وبذلك على زيادة الياء والهمزة شيئان:

الأول - الاشتقاق: إذ إن يَرْمَعُ وَيَعْمَلُ مأخوذان من رَمَعَ وَعَمِلَ^(٤٧) وَالْبُيْبُ من اللَّبِّ^(٤٨)

والثاني - أن الهمزة والياء لا تقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة حروف إلا وهما ائدتان (٤٩)، وعلى هذا حُمِلَ أَفْكَلُ وَأَزْمَلُ حتّى يجيء أمر بيّن.

ومما يُترك صرفه لأنه يشبه الفعل بالزيادة في أوله ما جاء مبدوءً بالتاء أو النون كما في [تَنْضُب] فزيادة التاء في هذا وأشباهه تدلّك على أن هذا البناء ليس أصلاً في الأسماء، ويدلّك على زيادتها شيان: الأول: عدم النظير، إذ ليس في الأسماء بناء على فَعْلٍ مثل جَعْفَرٍ بفتح الفاء وضمّ اللام. والثاني: قيل: إن أصل تنضب شجر طويل دقيق الأغصان مأخوذ من معنى نضوب الماء، كأنّ الماء بعد عنه ^(٥٠). وكذلك [التُّدْرَأ] فهو خارج عن أصل الأسماء بالزيادة ومخالفة البناء، إذ ليس في الكلام مثل جَعْفَرٍ بضمّ الجيم، أمّا الزيادة فلأنها مشتقة من الدَّرء ^(٥١)، وهو الدفع، يقال: رجلٌ ذو تُدْرَأ، أي صاحب قوة على دفع الأعداء، فكل ذلك وما جاء شبهه فهو غير مصروف، لأنه خارج عن أصل بناء الأسماء بالزيادة في أولها، ومن ثم صار يشبه الفعل فُمنع ما يُمنعُ الفعل منه. وقد تأتي التاء أصلاً في الكلام ليست زائدة، ولا يخرج بها البناء إلى شبه الأفعال كما في [تَوَلَّب] فالتاء فيه أصل ليست زائدة؛ لأنها من نفس الكلمة، لذا فهو مصروف، وكذلك ما جاء نحو: نَهْشَلٍ ونَهْشَرٍ وهو الذئب فهما مصروفان؛ لأن النون فيهما أصل، أي من نفس الكلام، يدلّك على ذلك أنك تقول، نَهْشَلَ الرجل، ونهشلت المرأة إذا أسنّا ^(٥٢)، فهما بمنزلة دَحْرَجَ، لأن النون أصل في البناء.

وإنما كانت النون والتاء بهذه المنزلة، ولم يُجعلاً كالهزمة والياء زائدين لأنهما لم يتمكنا تمكّنها في أبنية الأفعال؛ لأنهنّ أمّهات الزوائد (٥٣).

وقد تقتضيك الحاجة إلى أن تُسمّي بما هو ليس من الأسماء، وهو الفعل الذي في أوله زائدة نحو: [يزيدُ، ويشكرُ، وتغلبُ ويعمرُ] فهذا النحو لا ينصرف، لأنك نقلته مما هو له في الأصل، وهو الفعلية المحضة إلى الاسمية فاستقل في التنوين في حال المعرفة لما ذكرت لك، فإن قيل فما باله ينصرف في النكرة وهو مضارع الفعل؟ قيل لأنك لما نقلت [يزيد] من باب الفعلية إلى باب الاسمية، وجعلته علماً، أقحمته في باب ليس له في الأصل فاستقل، فيه التنوين كما كان يُستقل فيه قبل أن يكون اسماً فمَنع الصرف، فإذا صيرته نكرة ولم يُقصد به اسماً معيناً لم يعدّ فعلاً وإنما عاد اسماً شائعاً في أمته أي نكرة، فلزمه التنوين؛ لأن التنوين يلزم الاسم في النكرة. وكذا إذا نقلت شيئاً من أفعال الأمر إلى باب الاسمية، نحو: إضربْ وأقتلْ، وأذهبْ، وجعلته علماً فلا تصرفه؛ لأنك نقلته من بابه الذي هو أصل له، وأقحمته في باب الاسمية، ومن ثمّ وجبَ عليك قطع الألفات ^(٥٤) لأنك غيرته عن تلك الحال؛ لأن أسماء العلم لا تكون همزتها وصلأً، فلما كان به هذا التغيير من جهة الخروج عن الأصل والهيئة مُنَع من الصرف. وليس شيء من هذا بمنزلة [امرئٍ]، فلو سميت به فهو مصروف لسببين: الأول: لأنك حين نقلته، نقلته من اسم إلى اسم، فلم يتغيّر الحال فيه، والثاني: لأن لفظه لا يشبه لفظ الفعل، إذ تقول في الرفع [امرؤٌ]، وفي النصب [امرأٌ]،

وفي الجرّ [امري] فخالف بناء الفعل كون عينه لم تلزم حركة واحدة، وليس شيء من الفعل هكذا، ومن ثم لم تُعتبر فيه المضارعة. هذا يعني أن الزيادة في أول الاسم لا تعتبر في منع الصرف إذا لم يكن الاسم يشبه الفعل في البناء والهيئة، لذلك إذا سميت بإصْلِيَّتٍ وأُسْلُوبٍ، وأشباه هذا فهو مصروف؛ لأن هذا ليس من بناء الفعل وليس باسم يشبه الفعل (٥٥)، فإذا سميت بـ[ضَرْبٍ، أو ضَوْرِبٍ] فهو غير مصروف، لأن هذا البناء خاص بالأفعال ليس له حظ في الأسماء، وكذا إذا سميت بالفعل: [دَحْرَجَ، ودُحْرَجَ] فهو غير مصروف؛ لأنك أخرجته من حقله الذي هو به أولى إلى باب ليس له في الأصل. فإن سميت رجلاً بفعل الأمر: ضَارِبٍ، أو ضَارَبٍ، أو ضَرَبَ فهو مصروف وذلك لسببين: الأول: أنها لم تجئ في أوائلها الزوائد التي هي في الأصل للأفعال. والثاني: أن هذا الضرب من الأبنية لم يكن خالصاً للأفعال، إذ له نظير في الأسماء، وقد تغلب عليه الأسماء، إذ ضاربٌ الذي هو للأمر بمنزلة [ضاربٍ] الذي هو اسم، وضَرْبٌ بمنزلة [ضَرْبٍ] الذي هو عسل وبمنزلة حجرٍ وجَبَلٍ، وضَارَبَ بمنزلة خَاتَمٍ، فإنما صُرِفَ هذا وأشباهه لأنه لم يخرج عن أصل بناء الأسماء ومن ثم جرى فيه الصرف. وجملة هذا كله أن كل اسم كانت في أوله زيادة من زيادات الفعل الأربع، وكان له نظير بالبناء والهيئة في الأفعال، أو سميت بشيء من الفعل، وكان بناؤه خالصاً للفعل لا يخرج شيء من بابه فهو غير مصروف، وكل اسم كانت في أوله زيادة لم تخرجه على مثال الأفعال في البناء والهيئة، أو كل ما يسمّى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة تخرجه إلى مثال الفعل، وله نظير في باب الأسماء فهو مصروف.

الرؤية الثالثة:

ينصرف الاسم إذا كان بناؤه أصلاً في لغة العرب، وتمكّن في الكلام وعلامة تمكّنه أن يدخله التثوين في أوليته، أي يكون له نكرة في بابه يقابلها المعرفة، فإن لم يكن كذلك بأن كان أعجمي الأصل، ونُقِلَ إلى العربية معرفة على حدّ ما كان في كلام العجم معرفة، وكان مبنياً على أكثر من ثلاثة حروف فهو غير مصروف، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء، وإنما لم تنصرف هذه الأسماء؛ لأنها ليست من الأسماء العربية، ولم تتمكن في باب الاسمية بأن يكون شيء منها اسماً نكرة، فلم تقع في كلامهم إلّا معرفة على حدّ ما كانت في كلام العجم، ومن ثم لم يتمكنوا من إدخال الحروف العربية عليها؛ لأن التعريف الذي فيها يمنع الإضافة. فخرج هذه الأسماء عن الأصل يكمن في كونها نُقِلت من كلام العجم معرفة وأقحمت في الأسماء العربية ومن ثم استتكروها. أمّا إن كان الاسم الأعجمي قد أُعْرِبَ وتمكّن في الكلام، وكان له نكرة في بابه، ودخلته الألف واللام فهو مصروف إذا سميت به، وصار حكمه حكم

الأسماء العربية لا يمنعها من الصرف إلا ما يمنعها، نحو: اللّجّام، والدّيبّاج، واليرنّذج، واليرنّروز، والفرد، وأشباهها. (٥٦)

فإنما انصرفت هذه ولم تكن كالأسماء الأولى؛ لأنها تمكنت في الكلام، فصار لها نكرة في بابها، وأُعرِبتْ بالتعريف الذي دخل فيها من الحروف العربية. أمّا ما جاء من الأسماء الأعجمية من بنات الثلاثة، وكان ساكن الوسط فهو مصروف، لمجيئه على أصل ما تكون عليه الآحاد في العربية نحو: نوح، ولوط.

الرؤية الرابعة:

ينصرف الاسم الجميع إذا كان متمكناً، وعلامة تمكّنه هنا أن يكون للجمع مثال يكون عليه الواحد؛ لأن الواحد أشدّ تمكّناً، وهو الأول (٥٧) فإن لم يكن للجمع مثال يكون عليه الواحد فهو غير مصروف نكرة ومعرفة نحو ما جاء على مثال: مفاعِلَ ومفاعيلَ مثل: مصاحِفَ ومساجِدَ ومحاربِبَ، وما كان على هذا الوزن نحو: فعَالِلَ، وفَوَاعِلَ، وأفَاعِلَ وأفَاعِيلَ، قال تعالى: {مِنْ مَّحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ} (٥٨)، وقوله: {لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ} (٥٩)، فإنما امتنع الصرف في هذه الأوزان؛ لأنها جاءت على مثال لا يكون للواحد؛ فخرجت بذلك عن صيغ الآحاد العربية؛ ووجه خروجها أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم، كعُذافِرٍ، ومُقاتِلٍ، فلما فقدَ هذا الضرب من الجموع النظير في الواحد، الذي هو أشدّ تمكّناً؛ لأنّ الجمع إنّما يخرج من الواحد فقدّ الأمكنية، فتركوا صرفه إذ خرج عن البناء الذي هو أشدّ تمكّناً. وضابط هذا كلّ جمع تكسير مفتوح أوله، وثالثه ألف ليست عوضاً، وبعدها حرفان أول الحرفين مكسور كسراً أصلياً أو مقدّراً كما في دوابّ وعذارى، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال (٦٠)، وليس في بناء الجمع حرف يخرج به إلى مثال الواحد، ويجعله من أسمائه. ولهذا ترى أن بعض أبنية الجموع قد جاء على وزن مفاعِلَ ومفاعيلَ، إلا أنّه مصروف، كما في [ثمانٍ]، وسبب ذلك أن الياء في ثمانٍ ليست من البناء الأصل، وإنما منويّ بها الانفصال، إذ هي ياء النسب أدخلتها على فعالٍ كما أدخلتها على شامٍ ويمانٍ. ونحو من ذلك: صياقِلَةُ وصيارِفَةُ، فهذا وشبهه مصروف أيضاً، إذ ضُمَّت إليه الهاء بعدما فُرِغَ من بنائه كما لحقت ياء النسب ثمانٍ وشامٍ، وبلحاقها فقدّ أحالت البناء إلى مثال الواحد وألحقته ببناء طلحة وتمرة كما لحقت الياء مساجد ومدائن وتميم، فأخرجتها من باب الجمع إلى باب الواحد إذا قلت مساجدي ومدائني وتميمي؛ فلمّا كانت الهاء والياء فيه بهذه المنزلة تُلْحَقُ ما ضُمَّت إليه ببناء الواحد صارت مفاعِلَ ومفاعيلَ بهما مما يقع للواحد ومن أسمائه. ومما يضارع الواحد من الجموع ويكون بمنزلته، وينصرف معرفة ونكرة ما جاء على مثال أفعال وفِعُول، فأما مضارعة أفعال للواحد فلأنها تقع

لأدنى العدد، ألا ترى أنك تقول: في أقوال: أقاويل، وفي أعراب: أعراب، وفي أيدي أيادٍ، فهذه المثل تخرج إلى مفاعل ومفاعيل إذا جمعتها جمعاً آخر كما يخرج إليه الواحد إذا كسر للجمع، نحو مسجد ومساجد. أما مفاعل ومفاعيل فلا تخرج إلى بناء غير هذا؛ لأن هذا منتهى الجموع وكذلك ما كان على مثال فعول لو جمعته لخرج إلى جمع آخر^{٦١} تقول: في جدود: جدائد، وفي ركوب: ركائب، ولا يكون هذا بمفاعل ومفاعيل ويزيدك إيضاحاً وبياناً في أن أفعلاً تقع للواحد قوله عز وجل: { وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم ممّا في بطونه } (٦٢) ويصفون بها المفرد، إذ يقولون: هذا ثوبٌ أكياش.

وكذلك فعول: تقول: هذا ثوبٌ سدوسٌ، كما تقول: جدور لضرب من النبات، وما يكون من هذا مصدراً أكثر من أن يُحصى نحو: القعود والجلوس، فهو له نظير فيما يجيء على مثال الواحد كما ترى ومن ثم صُرف. أي لم يخرج عن الأصل الذي بنيت عليه الأسماء.

الرؤية الخامسة:

الأصل في بناء الاسم العربي أن يكون مفرداً غير مركّب، لذا فكلّ اسم كان بناؤه غير مركّب فهو مصروف إذا لم يكن فيه انحراف عن الأصل الذي بُنِيَ عليه الأسماء فإذا رُكّب تركيب مزج مُنَع الصرف في المعرفة؛ لأن الأصل أن يكون الاسم مفرداً وألاً يُجعل الاسمان اسماً واحداً؛ لأن رتبة الأفراد قبل رتبة التركيب، كما أن رتبة التذكير قبل رتبة التأنيث، فلا تصرف: حضرموت، وبعليك، ومعد يكرب، إذا جعلت كلّ واحد منها اسماً مركّباً من شيئين. فإنما مُنِعَت هذه الأسماء وأشباهها من الصرف؛ لأنها خالفت الأصل الذي تبنى عليه الأسماء، وهو الأفراد، يدلك على ذلك قلة هذه الأسماء، وأشباهها في باب التكرير، فلما كانت هذه الأسماء بهذه المنزلة ولم تكن متمكنة مُنِعَت من الصرف. (٦٣)

الرؤية السادسة:

ينصرف الاسم إذا لم يكن بناؤه معدولاً ولا محدوداً عن البناء الذي هو أولى به، وهو بناؤه في الأصل، فإذا عُذِل به عن ذلك الأصل وخالف بناءه الذي هو أولى به مُنَع من الصرف، نحو عُمَر، وَزُقِرَ إذ إن عُمَرَ معدول عن عامر، وَزُقِرَ معدول عن زافر. ومعنى العدل هو أن تذكر لفظاً وأنت تريد غيره، كما تقول عُمَرَ والمقصود عامر، ولا يكون عُمَرَ وأشباهه معدولاً عن بنائه الأصل إلا وذلك البناء معرفة^(٦٤)؛ لأن عامراً معرفة من حيث الوضع، ويدلك على أن عُمَرَ محدود عن عامر أنّه إذا قال: عُمَرَ قُدِّرَ أنّه لو لم يكن عامراً لم يذكر عُمَرَ قطّ، وإنما امتنع هذا وأشباهه من الصرف من حيث إنّ الأصل أن يدلّ الاسم على المسمى المقصود كدلالة رجل على الشخص المعلوم، فإذا قُصِدَ باللفظ أن يدلّ على اسم بمسمّاه كان ذلك عدولاً عن أصله فاستحقّ المنع. وكما يكون العدل في الأسماء كذلك يكون في الصفات ولكن الباب مختلف، إذ إن عُمَرَ معدول عن عامر المعرفة، أمّا جُمُعٌ وكُتْعٌ فهما معرفة بمنزلة [كُلْهَم]، إذ إن كلّ واحد منهما معرفة يدل على الإحاطة والشمول، وهما معدولتان عن جَمْعٍ جَمْعَاء وكُتْعَاء، تقول إذا أردت التوكيد: قرأت القِصَصَ جُمُع، وإن أردت زيادة التوكيد أتبعته فقلت: جُمُعٌ كُتْع. وكان الأصل أن تقول: جُمُعاً كُتْعاً كما تقول: في أَحْمَرَ حَمْرَاء: حُمُرٌ، وَأَشْقَرُ شَقْرَاء: شُقُرٌ؛ لأن أَفْعَلَ فَعْلَاء إذا كان صفة يُجْمَعُ على فُعْل، هذا هو القياس، فلما عدلوا به عن البناء الذي هو أولى به، وهو له في الأصل، فقالوا: جُمُعٌ وكُتْعٌ منعه من الصرف؛ لأن هذا لا يُستعمل إلا معرفة وذاك يُستعمل معرفةً ونكرة. ومما يكون وصفاً معدولاً عن أصله لفظ [أَخْر]، إلا أن هذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة؛ لأن [أَخْر] خالفت أخواتها وأصلها، إذ الأصل فيها أن تقول: [الأَخْر] بمنزلة: الطُّولُ والوُسْطُ والكُبَرُ، فهذه لا تكون صفة إلا وفيها الألف واللام، وتوصف بهنّ المعرفة، يدلك على ذلك أنك لا تقول: نسوةٌ صُغَرُ، ولا نسوةٌ

وُسُط، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لُكَع حين أرادوا يا لُكُع. ومما جاء صفة معدولاً عن حدّه الأصل: أَحَاد، وَمُتْنَى، وَثَلَاث، وَرُبَاع، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاعَنِي الْقَوْمُ مَتْنَى وَثَلَاث، أَرَدْتَ: جَاعَنِي الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، فَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ هَذَا لِأَنَّهُ خَالَفَ أَصْلَهُ وَحَدَّهُ فِي الْكَلَامِ، إِذْ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ تَقُولَ: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، فَلَمَّا خَرَجَ فِي بَنَائِهِ عَمَّا هُوَ لَهُ فِي الْأَصْلِ اسْتَقْبَلَ فِيهِ التَّنْوِينُ فَمُنِعَ الصَّرْفُ (٦٥)، وَهَذَا مِثْلُ [أَخَر] لَا يَنْصَرَفُ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُا وَقَعَتْ نَكْرَةً وَصِفَتْ بِهَا النَكْرَةُ، قَالَ تَعَالَى: {أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّتْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ} (٦٦)، كَأَنَّهُ قَالَ: أُولَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، وَأَرْبَعَةً أَرْبَعَةً. وَبِهَذَا يَتَّضِحُ لَكَ أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي هَذَا قَوَامُهُ مَخَالَفَةُ الْأَصْلِ وَالْعَدُولُ عَمَّا هُوَ بِهِ أُولَى، وَلَيْسَ شَيْئاً آخَرَ كَمَا يَقُولُ النُّحَاةُ، إِذْ يَقُولُونَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّ سَبَبَ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي هَذَا: الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ فَإِنَّ سَأَلْتَهُمْ: أَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا صِفَةً فِي الْأَصْلِ؟ لَمْ يَجِدُوا بَدَأً مِنْ أَنْ يَقُولُوا: بَلَى.

الرؤية السابعة:

يَنْصَرَفُ الْاسْمُ إِذَا كَانَ بِنَاؤُهُ فِي التَّذْكِيرِ كِبَائِهِ فِي التَّأْنِيثِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَقْرَوهُ فِي الْكَلَامِ، فَإِذَا كَانَ بِنَاؤُهُ فِي التَّأْنِيثِ مَخَالَفاً لِبَنَائِهِ فِي التَّذْكِيرِ لَمْ يَجْزِ الصَّرْفُ، لِمَخَالَفَتِهِ الْأَصْلَ فِي الْبِنَاءِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا لَحِقَتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ فِي التَّذْكِيرِ، وَلَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِنَاءٌ عَلَى [فَعْلَى] لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، نَحْوُ: عَطْشَانٌ، وَسُكْرَانٌ، وَعُجْلَانٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ النُّونَ الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ كَأَلْفِ حَمْرَاءَ، إِذْ لَهَا بِنَاءٌ فِي التَّذْكِيرِ يَخَالَفُ بِنَاءَ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: فِي: أَحْمَر: حَمْرَاءَ، وَفِي غَضْبَانٍ: غَضْبَى، وَفِي سُكْرَانٍ: سُكْرَى، وَلَا تَقُولُ: حَمْرَاءَ وَلَا صَفْرَاءَ كَمَا لَا تَقُولُ: غَضْبَانَةً وَسُكْرَانَةً، فَلَمَّا كَانَ لِهَذَا بِنَاءٌ فِي الْمَذْكَرِ عَلَى حِدَةٍ، وَلِلْمُؤْنِثِ بِنَاءٌ عَلَى حِدَةٍ خَالَفَ أَصْلَ بِنَاءِ الْآحَادِ، فَمُنِعَ لِذَلِكَ مِنَ الصَّرْفِ كَمَا مُنِعَتْ حَمْرَاءَ وَأَشْبَاهُهَا لِلْسَبَبِ نَفْسِهِ. يَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّفْسِيرِ قَوْلُ الْخَلِيلِ: إِنَّ "كُلَّ" مُؤْنِثٍ تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا تَلْحَقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعاً لِتَّأْنِيثٍ أَوْ بَدَلاً مِنْ أَنْ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ لَا تَلْحَقُهُ عَلَى لَفْظِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَّأْنِيثٌ عَلَى تَّأْنِيثٍ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ (٦٧).

فَأَمَّا إِنْ كَانَ فَعْلَانٌ لَيْسَ فِي مُؤْنِثِهِ فَعْلَى، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ مِمَّا الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَانِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ: عُثْمَانٌ، وَسُرْحَانٌ، وَغُرْيَانٌ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْأَصْلَ فِي بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ، إِذْ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تُبْنَى عَلَى الْحُرُوفِ الْأَصُولِ لَا زِيَادَةٍ فِيهَا، فَلَمَّا خَالَفَتْ الْأَصْلَ مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ، فَإِنَّمَا امْتَنَعَ صَرْفُ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ لَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالزِّيَادَةِ فِي آخِرِ سُكْرَانٍ، وَانْصَرَفَ فِي النَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ

ليس له مؤنث على وزن [فعلى]، لأنك تقول في مؤنث عريان: عُرْيَانَة، وفي خُمُصَان: خُمُصَانَة، وسَيْفَان: سَيْفَانَة، فلما جاء بناء هذه وأشباهها في التأنيث على وفق بنائه في التذكير، وجبت فيه حقيقة التذكير في منع الصرف. وكان الأصل في زيادة الألف والنون لباب فعلان فعلى، فما جاء على وفق هذا لم ينصرف في المعرفة حيث أشبه سكران، وانصرف في النكرة حيث رجع إلى أصله فلم يخالف أصل البناء، ولازمه التتوين؛ لأن التتوين يلزم الاسم في التكرير. وإنما تُعتبر الزيادة بالفعل أو الجمع أو المصدر أو المؤنث، فمن ذلك أنك تقول: سرحان، وهو الذئب في المفرد فإذا أردت اعتبار الزيادة جَمَعْتَ فَقُلْتَ: سراحٍ وسراحين، وعريان مأخوذ من العُري وهو المصدر، وكذلك ضَبَعَان، فالذي يدل ذلك على الزيادة الجمع نحو: الضَّبَاع، والمؤنث نحو الضَّبْع. ويزيدك في هذا إيضاحاً وبياناً أنك إذا سَمَّيْتَ بِـ[حَسَّانٍ وَتَبَّانٍ وَسَمَّانٍ، فلك أن تصرفه إذا قضيت أنك أخذته من الحُسْنِ، والتَّبْنِ، والسَّمْنِ، لأن النون ليست بزائدة، وإنما هي أصل في البناء، ووزنها فَعَّال، على هذا فالزيادة المعتبرة في منع الصرف الألف والنون معاً، وإلا فالكلام مصروف كما رأيت، يدل ذلك على هذا أنك إذا أخذت حَسَّان من الحِسِّ، وسَمَّان من السِّمِّ وتَبَّان من التَّبِّ لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة. وكذلك مُرَّان فهو مصروف في المعرفة والنكرة؛ لأن النون من الكلمة نفسها، إذ سُمِّيَ المُرَّان كذلك للينه، أي معناه اللَّين (٦٨) ، فهو على فَعَّال، فعلى هذا قس ما ينصرف وما لا ينصرف في هذا الباب.

الرؤية الثامنة:

ينصرف الاسم إذا كان مؤنثاً بعلامة تأنيث أصلية وهي التاء، ولم تكن هذه العلامة بلازمة للاسم لا تتفك عنه، وإنما جاءت للفرق بين التذكير والتأنيث، كما في قائم وقائمة، وكريم وكريمة، ويجب فيما عدا ذلك منع الصرف على نحو ما سيأتي تفصيله: لما كان التأنيث يجري في الكلام على ثلاثة أضرب، الأول: وهو ما كان يجري فيه التأنيث بالتاء، وهو الأصل والقياس، والثاني: ما كان يجري فيه بالألف وهو دون الأول في الأصل، والثالث ما كان يجري فيه بغير علامة، وجب بحث كل ضرب على حدة لاختلاف مجرى الصرف وعدمه فيها. فأما ما كان يجري فيه التأنيث بالألف فلا ينصرف في المعرفة والنكرة، وسواء في ذلك الاسم ذو ألف التأنيث المقصورة، نحو بشرى وحبلَى، وَجَمَزَى، أم ذو ألف التأنيث الممدودة، نحو: زكرياء وحمرَاء، وصفراء وما أشبه ذلك، ولكن جهة المنع مختلفة. فأما جهة منع الاسم ذي الألف المقصورة، فلأن الكلمة تُصاغ وتُبنى عليها في أول أحوالها، إذ لا يكون في الكلام نحو: حُبْلٌ، وَبُشْرٌ، ثم تَضُمُّ إليه الألف، فتقول: بُشْرَى وَحُبْلَى كما قلت في قائم وقائمة، فلكونها متصلة بالاسم وصادرة معه في أول أحواله، خرجت بذلك عن الأصل الذي تبني عليه الأسماء؛ لأنه ليس الأصل في الأسماء أن تُبنى على حرف التأنيث فلا

تفارقة مُنَع من الصرف. ومما يدلّك على أنّ الاسم يُبنى على الألف، أن الألف يُكسّر عليها الاسم كما إذا قلت في حُبلى: حَبَالى. وممّا يدلّك على أن هذه الألف ليست أصلاً في الأسماء، وإن كان الاسم قد بُنيَ عليها لا تفارقه، ودخلت في الكلمة لمعنى التأنيث أنّهم قالوا: جَمَزَى، فبنوا عليه الألف، وليس شيء من الأسماء ممّا عدّته أربعة أحرف تُبنى عليه الألف^(٦٩)، وتتوالى فيه ثلاث حركات إلّا والألف جاءت فيه لمعنى التأنيث، فلما لم تكن هذه الألف من الحروف الأصول، وخالف الاسم بها أصل بناء الأسماء، إذ ليس الأصل فيها أن يُبنى حرف التأنيث عليها فلا يفارقها مُنَع من الصرف في المعرفة والنكرة. أما جهة المنع فيما كانت ألف التأنيث فيه ممدودة نحو: حمراء، وصفراء، وكبرياء، وزكرياء، وأشباه هذا فلاّن هذه الألف قد اختصّ بها بناء المؤنث، فلم تلحق بناء المذكر، وهو: أحمر وأشباهه، فخالفت بذلك الأصل في التأنيث؛ فلما كان للمؤنث بناء على حدة كما أن للمذكر بناء على حدة خالفت الأصل في باب التأنيث ومن ثم منع الاسم من الصرف، في المعرفة والنكرة. فأما ما كان يجري فيه التأنيث بحرف التأنيث الأصلي، وهو التاء فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، لأن الاسم في هذه الحال منقول من الجنسية إلى العلمية، وزيدت عليه التاء، فلم تتفصل عنه في كلّ موضع، ولم تأتِ فارقة بين التذكير والتأنيث كما هو موضوع لها، ولم يُبنَ عليها الاسم كما بُنيَ على الألف وإنما هي زائدة جعلت بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فصارا شيئاً واحداً كحضر موت^(٧٠)، نحو: فاطمة، وعبلة، وميّة، وبثينة، وطلحة، وحمزة، فإنما مُنِعَت هذه الأسماء وما أشبهها من الصرف في المعرفة؛ لأنها خرجت عن أصل بناء الأسماء في التأنيث، بأن زيدت التاء في الاسم فلم تفارقه حتى جُعِلَ شيئاً واحداً، وليس لها هذا في الأصل، إذ الأصل فيها أن تأتي فارقة بين التذكير والتأنيث كما في قائم وقائمة. ولا فرق في ذلك بين الثلاثي نحو: [هبة] علم امرأة، وغير الثلاثي كما في بعض الأعلام السابقة. فإن قلت فما بال هذا انصرف في النكرة، وما فيه الألف لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ قيل: لأن هذه التاء ليست من بناء الاسم، وإنما هي زائدة في الاسم، وجعلت بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم حتّى صار شيئاً واحداً، ولم يُبنَ عليها الاسم كما بُنيَ على الألف نكرة ومعرفة، وأنّ التاء حرف التأنيث الأصلي، لأنها إنما تلحق ببناء المذكر^(٧١)، وليست الألف كذلك، إذ تلحق الاسم المؤنث وتبنى عليه في أول أحواله. فلما لم تكن الألف كالتاء في البناء والاستعمال افترقا في منع الصرف. أمّا الضرب الثالث وهو الاسم المؤنث الذي يكون مجراه ومعناه التأنيث بغير علامة فهو لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة. وسواء في ذلك أكان الاسم المؤنث ثنائياً نحو: يد علم امرأة، أم ثلاثياً يتوالى فيه حرفان متحركان نحو: سَقَر، وَلَطَى، أو ساكن الوسط نحو: هِنْد، دَعْد، ونُعْم، أم كان رباعياً، نحو: سعاد وزينب. وإنما لم تنصرف هذه الأسماء جميعاً؛ لأنها خالفت أصل بناء الاسم في

التأنيث، إذ الأصل أن يؤنث الاسم بالتاء هذا هو الأصل والقياس فإذا كان الاسم مخالفاً في مجراه هذا الأصل ومنزاحاً عن بنائه الذي هو أولى به، وكان معناه ومجراه في التأنيث بغير علامة تأنيث مَنَع من الصرف في المعرفة لمخالفته أصل بناء الأسماء في التأنيث. وانصرف في النكرة؛ لأن التنوين يلزم الاسم في النكرة وقد اختلف النحاة ههنا فيما كان من الأسماء ثلاثياً ساكن الوسط، إذ قال بعضهم بجواز الصرف والمنع، ثم قالوا: وترك الصرف أولى واحتجوا لذلك بقول جرير:

لَمْ تَتَلَقَّ بِفَضْلِ مُنْزَرِّهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدَ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ^{٧٢}

وقد ذهب بعضهم إلى إيجاب المنع، وهو القياس لما ذكرت لك وإن سألت النحاة عن سبب جواز الصرف لم يجدوا بُدّاً من القول بالخفة، فإن سألتهم فما بال هذه الخفة في نحو: زيد، وعمرو، وهما من أخف الأبنية عندهم تتحول إلى ثقل إذا سميت بكل واحدٍ منهما امرأة شقّ عليهم الجواب، وسأذكر ذلك فيما يستقبل. وقد تقتضي دواعي الاستعمال والتوسع في التسمية فتجري الأسماء على غير ما هي لها في الأصل، كأن تسمي المؤنث بالذكر، أو المذكر بالمؤنث؛ لأن المؤنث أسدّ ملائمة للمؤنث كما أن المذكر أشد ملائمة للمذكر^(٧٢) لذلك يمتنع من الصرف كل ما يخالف هذا الأصل. وسواء في ذلك الاسم الثلاثي، أم غير الثلاثي لما ذكرت من وجه مخالفة البناء، وللنحاة مذهب غير هذا، إذ اشترطوا في هذا أن يكون الاسم رباعياً من دون أن يذكروا علّة ذلك. فكل مذكر سمّيته بمؤنث لم ينصرف، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يُسمى بالذكر، وهو شكله الذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل وجاءوا بما لا يلائمه، ولم يكن منه مَنَع من الصرف، وكذلك يكون لو سمّيت المؤنث بالذكر. فإذا سمّيت رجلاً بزَيْنَب أو سعاد أو عَنَاق لم ينصرف؛ لأن هذه الأسماء مؤنثة قد أسميت بها المذكر، وليس هذا الأصل في التسمية كما ذكرنا، وكذلك إن سمّيت المذكر بثلاث وثمانٍ لم يجز الصرف؛ لأن هذه الأسماء مؤنثة. فإن سمّيته بما هو أصله التذكير، وكثرت تسمية النساء به، نحو الزَّباب، والدَّلال، والوَصَال، وهي في الأصل مصادر مذكّرة فهي مصروفة؛ لأن أصلها التذكير قد سمّيت بها المذكر، فلم يكن ثمة مخالفة، أو خروج عن الأصل، وكذلك إن سمّيت رجلاً بذراع فهو مصروف؛ لأنه اسم تمكّن في المذكر، وصار من أسمائه الخاصة عندهم، ويوصف به المذكر، إذ يقال: هذا ثوبٌ ذراعٌ، فصار لغلبة استعماله في المذكر كالمذكر. ولو سمّيت رجلاً بوصف المؤنث المجرد من التاء نحو: حائض، أو طامث أو مُتئم فهو مصروف رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير، إذ إنها مذكّرة وُصِفَ بها المؤنث. وذكر السيرافي أن الدليل على أنها صفات مذكّرة أنك تدخل عليها التاء إذا أردت بها الاستقبال، فنقول: هذه حائضة غداً، فلما احتمل حائض دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكر، وقد تؤنث لغير

الاستقبال^(٧٣) فكل ما جاء من هذا على الأصل الذي وضع له فهو مصروف، وكل ما خالف أصله وبابه الذي هو أولى به فهو غير مصروف، هذا جملة هذا كله. ويجرى على نحو من هذا ما ذكره النحاة في هذا الباب من أمثلة. تبدو لأول وهلة أنها أشياء فرضية لا يقبلها العقل، فلا حاجة بنا إليها، كالتسمية بالظروف، أو الحروف الهجائية، أو الحروف العاملة وغير ذلك من الكلم، ولكنه على مرّ العصور تبدو الحاجة إلى استحداث أسماء، أو مصطلحات تكون أعلاماً على الأشياء التي نتعامل معها، وإخضاعها لأصول الاستعمال العربي، وقياسها على وفق القواعد التي دُكرت. فأمّا قياس الكلم في الصرف وتركه فهو مبني على المعنى، إذ يُعتمد هنا على تأويل الكلم إمّا بالتذكير وإمّا بالتأنيث، فإن أردت بالكلمة اللفظ، أي أولتها بالتذكير فهو مصروف؛ لأنك سميت بذكر، وأجربته على مذكر، فليس ثمة خروج عن الأصل، أمّا إذا أولتها بالتأنيث فأردت الكلمة لم يجز الصرف لخروجه عن الأصل في هذا الباب؛ لأن التذكير أصل، والتأنيث فرع، والتذكير أشد تمكناً من التأنيث وكذلك حروف الهجاء فهي تجري إذا جعلتها أسماء على ضربين أحدهما: أن تخبر عنها في نفسها، والثاني: أن تُسمّى بها رجلاً أو امرأة. فإن أخبرت بها وجعلتها أسماءً ففي ذلك مذهبان:

الأول: أن تجعلها مؤنثة على تأويل كلمة، فليس لك أن تصرف في هذه الحال، والثاني: أن تجعلها مذكراً على تأويل حرف، فهي مصروفة، على هذا تجري حروف الهجاء، ويدخل في هذا الأدوات نحو: إِنَّ وَلَيْتَ وَلَوْ وَأَشْبَاهَ هَذِهِ. أمّا إذا سميت بشيء من ذلك مذكراً صرفته، وإن سميت به مؤنثاً لم يجز الصرف، فهذا يجري على وفق ما ذكر قبله. وعلى نحو من هذا يجري في الكلام صرف أسماء القبائل أو البلاد، وأسماء السور، إذ مبدأ المنع والصرف في هذه الأشياء كسابقه مبني على المعنى، فإذا أردت باسم القبيلة الأب نحو معدّ وتميم وسلول وأسد، أو تكون أردت اسم الحيّ نحو: قريش وثقيف فهو مصروف؛ لأنه اسم مذكر جرى على مذكر، ليس فيه خروج عن الأصل، فإن أردت باسم القبيلة القبيلة نحو معدّ وتميم وأسد وسلول لم يجز الصرف، ويدلك على صحة هذا التفسير قوله تعالى في [ثمود، وسبأ] إذ أراد بهما مرةً الحيين، وأخرى القبيلتين إذ قال: {وَعَاداً وَثَمُوداً} ^(٧٤)، وقال تعالى: { أَلَا إِنَّ ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ } ^(٧٥)، وقال: {وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً} ^(٧٦) وقال: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} ^(٧٧)، وقال: {وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ} ^(٧٨) فلما أراد الحيّ نون وصرف، ولما أراد القبيلة مُنْعَ من الصرف، وكذلك إذا أردت باسم البلد المكان كَبَدْرَ وَثُبَيْرَ فهو مصروف، وإن أردت البقعة كفارس وعُمان لم يجز الصرف. أمّا مجرى الصرف وعدمه في أسماء السور فهو يجري على النحو الآتي:

١ - إن كان فيه الألف واللام فهو مصروف مطلقاً، كالأنعام والأعراف والأنفال.

٢ - أمّا إذا لم تكن فيه الألف واللام فهو مصروف وغير مصروف، فلك أن تصرف إذا قلت: هذه هودٌ، وأنت تريد سورة هودٍ، ولكنك حذفْتَ السورة وأقمت هوداً مقامها كما قال تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} ^(٧٩)، وهو يريد أهل القرية، فإن جعلت هوداً اسماً للسورة لم يجز الصرف؛ لأنك جعلتها بمنزلة امرأة سميتها بعمرٍو، ونوحٌ بمنزلة هودٍ.

أمّا حم فهو غير مصروف جعلته اسماً للسورة أو للحرف؛ لأنه أعجمي، ٨٠ وكذلك ياسين، إذ ليس مثل هذا البناء في كلام العرب، أما صادٌ ونونٌ فهما غير مصروفين إن جعلتهما اسماً للسورة، وإن جعلتهما اسماً للحرف صرفت، وعلى نحو هذا قس ما يرد عليك.

الهوامش:

- القرآن الكريم.

- (١) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٠.
- (٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٤/١، وأسرار النحو: ٧٧، وشرح المغني في النحو: ٤٥.
- (٣) شرح الرضي على الكافية: ٥١/١.
- (٤) شرح ابن عقيل: ٢٨/١.
- (٥) المصدر نفسه: ٢٨/١.
- (٦) المقتضب: ٣/١.
- (٧) اللّمع في العربية: ٦.
- (٨) شرح ابن عقيل: ٣٥/١.
- (٩) شرح التصريح على التوضيح: ٤٧/١.
- (١٠) شرح المفصل: ٥٧/١.
- (١١) لسان العرب: مادة [عَرَب]
- (١٢) شرح شذور الذهب: ٢٩.
- (١٣) المتبّع في شرح اللّمع: ١٣٧/١.
- (١٤) الخصائص: ٣٥/١.
- (١٥) دلائل الإعجاز: ٨٧.
- (١٦) الكتاب: ١٣/١.
- (١٧) المصدر نفسه: ١٩٣/٣.
- (١٨) المقتضب: ٣٠٩/٣.
- (١٩) شرح كتاب سيبويه: ٦٨/١-٦٩.
- (٢٠) الكتاب: ٢٢/١.
- (٢١) شرح المفصل: ٥٧/١.
- (٢٢) جمهرة اللغة: ٣٥٦/٢.
- (٢٣) ديوان النابغة: ١٨.
- (٢٤) شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٩/٢.
- (٢٥) همع الهوامع: ٧٦/١.
- (٢٦) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٢٤/٣.

- (٢٧) شرح ابن عقيل: ٣٢٠/٢.
- (٢٨) المصدر نفسه: ٣٢٠/٢.
- (٢٩) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣.
- (٣٠) الإيضاح في شرح المفصل: ١٢٤/١.
- (٣١) المصدر نفسه: ١٢٤/١.
- (٣٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٦٣/٢.
- (٣٣) الكتاب: ٤٠٢/٢.
- (٣٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٢٤/٣.
- (٣٥) شرح المفصل: ٥٧/١.
- (٣٦) الأشباه والنظائر في النحو: ٦٦/٢.
- (٣٧) المصدر نفسه: ٦٦/٢.
- (٣٨) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٦٥/٢.
- (٣٩) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٢٦/٣.
- (٤٠) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦.
- (٤١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٦٤/٢.
- (٤٢) ذهب الدكتور غالب المطلبي إلى أن مجمل نظرية سيبويه والخليل في منع طائفة من الأسماء من الصرف يقوم على تمكنها في الاسمية، والتمكن عندهما يشتمل على تصور توزيعي إن جاز التعبير في أن الاسم مصحوب بمقابلات عدت أصولاً لذلك التمكن، من تذكير مقابل إمكان أن يكون الاسم مؤنثاً، أو تنكير مقابل أن يكون معرفة، أو أن يكون بناؤه من أبنية الأسماء وليس مستعاراً من أبنية الأفعال، أو أن يكون بناؤه خاصاً به وليس معدولاً عن بناء آخر، أو أن يكون البناء غير خاص بالجمع وحده. ظاهرة الإعراب في العربية: ١٠٤
- (٤٣) الكتاب: ١٩٣ / ٣.
- (٤٤) شرح المفصل: ٤٨/٣.
- (٤٥) همع الهوامع: ١٠١/١.
- (٤٦) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٣٥/٣.
- (٤٧) الباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٩/٢.
- (٤٨) الكتاب: ١٩٥/٣.
- (٤٩) . الكتاب ١٩٤/٣.

- (٥٠) الكتاب: ١٩٦/٣، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٩/٢
- (٥١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧١/٢
- (٥٢) المقتضب: ٣١٧/٣.
- (٥٣) الكتاب: ١٩٧/٣.
- (٥٤) الكتاب: ٩٨/٣ أو المتبّع في شرح اللمع: ٥٧٠/٢.
- (٥٥) ينظر: الكتاب: ٢٢/١.
- (٥٦) ينظر: الكتاب: ٢٣٤-٢٣٥/٣
- (٥٧) ينظر الكتاب: ٢٢/١
- (٥٨) سورة سبأ، الآية: ١٣.
- (٥٩) سورة الحجّ، الآية: ٤٠.
- (٦٠) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣٦٦/٣.
- (٦١) الكتاب: ٢٣٠/٣.
- (٦٢) سورة النحل، الآية: ٦٦.
- (٦٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٣
- (٦٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠١٣/٢.
- (٦٥) ينظر: الكتاب: ٢٢٣/٣
- (٦٦) سورة فاطر، الآية: ١.
- (٦٧) المقتضب: ٣٣٥/٣.
- (٦٨) المصدر نفسه: ٣٣٦/٣.
- (٦٩) ينظر / الكتاب: ٢١٣/٣.
- (٧٠) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٣
- (٧١) شرح ديوان جرير: ٨٢/١.
- (٧٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٢/٣.
- (٧٣) المصدر نفسه: ٢٣٦/٣ [الهامش].
- (٧٤) سورة الفرقان، الآية: ٣٨.
- (٧٥) سورة هود، الآية: ٦٨.
- (٧٦) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.
- (٧٧) سورة فصلت، الآية: ١٧.

(٧٨) سورة النمل، الآية: ٢٢.

(٧٩) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٨٠) الكتاب: ٢٥٧/٣

المصادر:

- القرآن الكريم.

(١) أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، جمهورية العراق، د.ط، د.ت.

(٤) جمهرة اللغة لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

(٥) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، د.ت.

(٦) دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، شكّله وشرح غامضه وخرّج شواهد، وقَدّم له، ووضعَ فهرسه، د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ف.

(٧) ديوان النابغة الذبياني، قدّم له وبوّبه وشرحه: علي بوملحم، ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١٤، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

(٩) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، حقّقه وشرح شواهد: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر: مكتبة الأزهر للتراث، القاهرة، د.ط، د.ت.

(١٠) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

- (١١) شرح ديوان جرير، تأليف محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.
- (١٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، إعداد: محمد إبراهيم سليم، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ط، د.ت.
- (١٣) شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦ف.
- (١٤) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التّوّاب، د. محمود فهمي حجازي، د. هاشم عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، ١٩٨٦ف.
- (١٥) شرح المفصل، للشيخ: موفق الدين يعيش علي بن يعيش النحوي، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- (١٦) شرح المغني في النحو، محمد بن عبد الرحيم بن الحسين العمري الميلاني، تحقيق: د. عبد القادر الهيّتي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٨ف.
- (١٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأليف: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، مصر، ط٤، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- (١٨) ظارة الإعراب في العربية، د. غالب فاضل المطلبي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ط١، ٢٠٠٩.
- (١٩) لكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٢٠) سان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- (٢١) للباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- (٢٢) اللع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو سغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، د.ط، ١٩٨٨م.
- ٢٢ ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمد قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ٢٣ المتبّع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد محمود الزوّي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤ف.
- ٢٤ المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق ودراسة: محمد محمد عبد المقصود، د. حسين محمد عبد المقصود، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٥ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، د.ط، ١٩٨٢م.
- ٢٦ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- ٢٧ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

ملخص البحث

تقوم هذه الرؤية في تفسير ظاهرة الممنوع من الصرف على أن الأسماء العربية تُبنى على أصول وأوزان خاصة محددة، فكل اسم يُبنى على الأصل الذي وضع له يدخله تنوين الأمكنية، وكل اسم انحرف أو حدث في بنائه انزياح أو عدول يخرج به عن الأصل الذي بنيت عليه الأسماء عدّاً متمكناً غير أمكن، فتكون علامته أن يُحرم التنوين ومعاقبه وهو الجرّ، لأن الجرّ صفة خالصة للأسماء، والتنوين ملازم للاسم في أوليته، أعني النكرة، وهي قراءة مخالفة لما جاء به النحاة المتأخرون من علل قرروها في ضرب من التلازم الذي لا ينخرم، وإلّا بطل المبدأ وفسدت القاعدة كما يقولون. وهي علل يلفها كثير من الغموض، وليس لها ما يعضدها في البحث العلمي؛ ولهذا عمدت إلى رؤية كان سيبويه قد ألمح إليها مبنية على أسس تتفق مع منهجية علم اللغة الحديث في تفسير الظواهر اللغوية، وتلتحق بمرتبة التفكير الأصولي في فلسفة المعرفة اللسانية.

Research Summary

This vision is based on the interpretation of the phenomenon forbidden to exchange names Arab build on the assets and weights , especially specific , each name is built on the original , which put him confined intend Alomknyh , every name that deviated or event in the construction shift or reverse helmed from the original , which was built Names counting proficient is not possible , so the mark that deprives Tanween and punish a traction , because of the pure traction recipe names , and the name of the lieutenant Tanween in Olith , I mean indefinite article , a violation of what was read by the later grammarians from the ills of Orteuroha in a variety of correlation , which does not Enkrm , and Alabtal principle and rotted the base , as they say . It enveloped many of the ills of the mystery, and it has nothing to Aeddha in scientific research; therefore proceeded to see the Sibawayh has hinted it is built on the foundations of a methodology consistent with the language of modern science in the interpretation of linguistic phenomena , and join the rank of fundamentalist thinking in the philosophy of linguistic knowledge .